الانفاق الحكومي واثرة على توسع الواردات في العراق للمدة (2000 – 2013)

م. د هاشم جبار الحسيني

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

ان الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في تمويل الانفاق الحكومي جعل من هذا الاخير متغيرا مؤثرا بشدة على باقي المتغيرات لأنه يأخذ هذا الاثر من حاكمية القطاع النفطي على هذة المتغيرات في الاقتصاد ومن هنا لابد من التعرف على الاثار التي يتركها الانفاق الحكومي عليها ومن هذه المتغيرات قطاع التجارة الخارجية وبالذات الاستيراد .*ان* تدهور القاعدة الانتاجية للعراق بدأ منذ زمن ليس بالبعيد وازداد عمقاً خلال السنوات الاخيرة وخصوصاً بعد عام 2003 وهذا جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد من العالم الخارجي من اجل تلبية الاحتياجات الاساسية من السلع التي يتطلبها السوق العراقي ولما كان هذا الطلب على السلع المصنعة خارج الحدود الاقتصادية للبلد يأتي من القطاع الخاص والقطاع العام الذي ادى إلى ان هذا الطلب يتسرب إلى الخارج وبالتالي لا يساهم في العمل على تحسين وضع القاعدة الانتاجية في البلد وخصوصاً الانفاق الحكومي فان طلب الحكومة على هذه السلع والخدمات كله يذهب إلى خارج الدورة الاقتصادية وهو تسرب من دورة دخل الاقتصاد العراقي فالزيادة فيه يذهب اغلبها إلى خارج هذه الدورة. التشخيص الأولي لمدى التأثير الذي يتركه الانفاق الحكومي على الواردات يساعد إلى التفكير في وضع فرضية متكاملة من اجل توجيه الانفاق الحكومي بالشكل الذي يؤدي إلى مساهمة في توسيع القاعدة الانتاجية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية منها والصناعية خصوصاً بحيث تقلل من تسرب الانفاق العام من دورة دخل الاقتصاد العراقي وبما يهيء الارضية لا يجاد موارد اقتصادية جديدة ترفد الدولة وتؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وجعله اقتصاد متعدد الجوانب بدلاً من كونه احادي .

ABSTRACT

The heavy reliance on the oil sector in the financing of government spending has made this last variable governor in the economy and the rest of the variables here must be to identify the effects that government spending on these variables is a foreign trade sector and in particular import ; The productive base of Iraq's deteriorating start not long ago and deepened in recent years, especially after 2003, and this has made the Iraqi economy, an economy heavily dependent on imports from the outside world in order to meet the basic needs of goods required by the Iraqi market and what was the demand for manufactured goods outside the economic borders of the country comes from the private and public sector, which led to this request Anserb abroad and therefore do not contribute to the work on improving the base put production in the country and especially government spending, the

government demand for these goods and services all go out of the economic cycle, a leak of entered the Iraqi economy cycle Increases in which most of them to go out of this session The initial diagnosis of the extent of the impact of the government spending on imports helps to think of the development of an integrated hypothesis in order to guide government spending way that leads to contribute to the expansion of the productive base in various economic and agricultural sectors, including industrial and especially to reduce the leakage of public spending of the income of the Iraqi economy cycle including ground and not finding a new economic material supply the state and lead to reduce dependence on the oil sector and make it a multi-faceted economy rather than a unilateral. ..

المقدمة

شهد العراق خلال الخمسين سنة الماضية كثيراً من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمن زاوية الانفاق العراقي حيث حدثت الكثير من المتغيرات في القناعات الفلسفية من جانب النظام الاقتصادي الذي يدير عجلة المتغيرات الاقتصادية فيه وصولا إلى التغيرات الهيكلية فمنذ اكتشاف النفط وحتى تأميمه في سبعينيات القرن الماضي وصولا إلى الوفرة في الاموال الاحتياطية من النقود الاجنبية وحدوث بعض النمو والتنمية في الاقتصاد العراقي من خلال ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة وزيادة الانتاج غير النفطي وتحسن انتاجية العامل ومهاراته وتحسن المستوى الصحي والتعليمي واستقرار قيمة العملة العراقية وزيادة الانتاج كما ونوعا في كل القطاعات الاقتصادية والذي يساهم في زيادة القطاعات الانتاجية للعراق ، ولكن كل هذا لم يستمر طويلاً اذ سرعان ما اتت الحروب عليه واحرقت الاخضر واليابس وتحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد اقترب من مصافي الدولة الناهضه في تلك الحقبة إلى بلد واقتصاد منهار منهك بالديون والاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية واصبح يعتمد في ايراداته وبالتالي انفاقه الحكومي على القطاع النفطي فقط بل ان حتى ايرادات النفط هي الاخرى اصبحت عبئاً عليه لا نها تؤثر من جانبين الاول ان الاقتصاد العراقي مرهون للصدمات الخارجية ومنها التذبذب في اسعار النفط في السوق العالمية والصراعات الدولية والثاني انها اصابت الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي فانخفاض إنتاجية العامل العراقي وكذلك انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد وغيرها ما هو الأ نتيجة لهذا الامر .

- *هدف البحث*

هنا لابد من التعرف على الاثار التي يتركها الانفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية ومن هذه المتغيرات قطاع التجارة الخارجية وبالذات الاستيراد .

- *مشكلة البحث*

تدهور القاعدة الانتاجية للعراق بدأ منذ زمن ليس بالبعيد وازداد عمقاً خلال السنوات الاخيرة وخصوصاً بعد عام 2003 وهذا جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد من العالم الخارجي من اجل تلبية الاحتياجات الرئيسة من السلع التي يتطلبها السوق العراقي لذا فان طلب الحكومي على هذه السلع والخدمات

كله يذهب إلى خارج الدورة الاقتصادية وهو تسرب من دورة دخل الاقتصاد العراقي و حتى الزيادات الحاصلة فيه تذهب في اغلبها إلى خارج الدورة الاقتصادية مع العلم ان هذا الطلب الحكومي المكون الاساسي له هو الانفاق الحكومي ومن هنا فإن اي زيادة في هذا الانفاق ايضا تتحول إلى تسرب من الدورة الاقتصادية للأقتصاد القومي .

- *فرضية البحث*

البحث ينطلق من فرضية مفادها ان توجيه الانفاق الحكومي بشكل يؤدي إلى المساهمة في توسيع القاعدة الانتاجية يقلل من تسرب الانفاق العام من دورة الدخل القومي في الاقتصاد العراقي و بما يساعد على ايجاد موارد اقتصادية تقلل من الاعتماد على الايرادات النفطية و تجعل الاقتصاد العراقي متعدد الجوانب .

- *اهمية البحث*

تسليط الضوء في البحث والتدقيق على المتغيرات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد العراقي يعطي رؤية واضحة عن الحركة السلوكية لهذه المتغيرات ومن ثم القدرة على التنبؤ بالموقع الذي سوف تصل اليه ومدى التاثير الحالي والمستقبلي لها ولاشك ان الانفاق الحكومي وكذلك الاستيرادات هو احد اهم المتغيرات ومن هنا جاءت اهمية البحث ومن خلال قدرة نتائجه على اعطاء بصيرة بتأثير سياسة التوسع في الانفاق الحكومي وجدواها من خلال معرفة اثرة على متغير الواردات .

- *هيكلية البحث*

من اجل التشخيص الدقيق لمشكلة البحث والتعرف عليها من زواياها العلمية وكذلك فهم نجاعة الفرضية المطروحة جاء البحث في مقدمة وثلاث مباحث رئيسية حتى كانت هناك عصارة لهذا البحث في الاستنتاجات والتوصيات ، فكان المبحث الاول وصف لموقع الانفاق الحكومي من جسد النظرية الاقتصادية الكلية وايضاً وضع الواردات في هذا الجسد وهذ النظرية ومن ثم معرفة العلاقة العضوية بينهما داخل نفس النظرية والمبحث الثاني جاء لوصف ارضية البحث وهو الاقتصاد العراقي من زاوية الانفاق الحكومي والتجارة الخارجية وهيكلها العام ، اما المبحث الثالث فهو بطبيعة الحال اختبار وتحليل علاقة المتغيرات وكانت الخاتمة في زبدة المخاض في الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول (علاقة الواردات بالإنفاق الحكومي)

التجارة الخارجية للبلدان المختلفة دورا بالغ الاهمية في تحديد العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على حد سواء فمن خلال السياسة التجارية التي يتبعها اي بلد يمكن ان يساهم في دفع الاقتصاد المحلي باتجاه الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الصرف وسعر الفائدة وتنظيم البطالة والانفاق العام ... الخ وصولا إلى تحقيق معدلات مرضية من التنمية وبالتالي النمو الاقتصادي او باتجاه الاختلال في هذه المتغيرات وخصوصا الانفاق الحكومي وهذه الاوضاع من الاختلال والاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي نتعرف عليها من خلال التعرف على معلمة مهمة في التجارة الخارجية الا وهي الميل الحدي للاستيراد **Marginal propensity to Import (MPM)** فان ارتفاع او انخفاض في هذه المعلمة سوف يؤثر في الاثار التي يمكن ان تتركها متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها الانفاق الحكومي ومن هنا لابد من التعرف على اهمية هذه المعلمة (**MPM**) في المنظومة الكلية للاقتصاد الكلي وكذلك على اهمية الانفاق الحكومي في هذه المنظومة حتى نستطيع ايجاد العلاقة بينها.

اولا:- تموقع الانفاق الحكومي في منظومة الاقتصاد الكلي

يأخذ الانفاق الحكومي وضعه المتميز في الاقتصاد الكلي بكونه المشتري للسلع الاستهلاكية والخدمات وهذا ينطبق على كل بلدان العالم النامي منها والمتقدم [١] وكذلك تساهم الحكومة في اجمالي الاستثمار Investment وهذا كله يجعل منها مساهم قوي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) Gross Domestic product وعليه لا يمكن تجاهل الدور الذي يؤديه الانفاق الحكومي في تأثيره على الطلب الكلي وكذلك على العرض الكلي ، فمنذ ازمة الكساد الاعظم عام ١٩٢٩ برز كنز الدور الكبير للأنفاق الحكومي حيث جعل منه الأكسير الذي وهب الحياه للاقتصاد العالمي وكان الوصفة الطبية التي يصفها كنز انذاك لمعالجة النقص الحاصل في الطلب الكلي اذا ما ارادت بلدان الازمة ان تخرج من تلك المرحلة من التاريخ الاقتصادي .

وهذا ما يحاول بعض الاقتصادين ان يجعله ممتداً لمعالجة حتى الازمات الاقتصادية التي تقع في العصر الراهن وما يحصل في الازمة المالية العالمية الاخيرة حيث زادت الولايات المتحدة الامريكية من انفاقها الحكومي ابان تلك الازمة ولكن نجاعة هذا الحل لاتزال قيد البحث ، وعلى كل حال لابد من التعرف على دور الانفاق الحكومي (G) من خلال معادلة الطلب الكلي التي تظم بالإضافة اليه الانفاق الاستهلاكي الشخصي(C) واجمالي الاستثمار(I) وصافي الصادرات (X – M) . [٢] وحتى نتعرف بصورة صلبة على موقع وتأثير الانفاق الحكومي في المنظومة الكلية لابد من المرور بنظرية المضاعف [٣] Multiple theory حيث تفترض قيام الدولة بسياسة الاشغال العامة وفي ظل وجود البطالة في الاقتصاد فان هذه السياسة سوف تقوم على تشغيل اليد العاملة العاطلة ؛لأن آلية السوق Marketing Michanisen لا تستطيع ان تعالج هذه المشاكل لوحدها وعدم قدرة قانون المنافذ ومرونة الاسعار والاجور على العمل في النظام الاقتصادي و اعادة التوازن له من جديد [٤]

---

(١) ساملسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مرتجم- ماكجروهيل ، لبنان – بيروت مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الاولى ٢٠٠٦، ص ٤٦٠.

(٢) فايز ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، السعودية ، الرياض ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠، ص ٢٣٣ – ٢٣٦.

(٣) خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، العراق – بغداد – مطبعة الديوان ، ١٩٨٧ ص ٢١٠.

4- carbaugh , International economics , Indian edition , eleventh edition , 2008 p 50 – 54

ولذلك لابد للدولة ان تتصدى لتحريك الموجود الحاصل في الاقتصاد من خلال زيادة انفاقها العام Public expenditure وهذا الاستخدام لليد العاملة سوف يخلق او يولد دخلا لهؤلاء العمال العاطلين عن العمل وهنا يعرف بالاستخدام المباشر ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو هل توجد اثار اخرى او هزات ارتدادية لهذا الاستخدام المباشر ؟

وبطبيعة الحال هذه الاثار الارتدادية تتمثل في ضرورة استعمال هؤلاء المستخدمين لمواد اولية وبسيطة ونهائية وما يترتب على هذا الاستعمال في التغير في المخزون لدى المستثمرين وتشجيعهم على زيادة استثماراتهم وما ينطوي على هذه الزيادة من قرارات واهمها زيادة الاستخدام ، وكذلك من الاثار الارتدادية هو زيادة الطلب الاستهلاكي لهؤلاء العمال سواء الذين قررت الحكومة تشغيلهم في الاستخدام الاولي المباشر او من خلال قرار المستثمرين بالاستخدام غير المباشر من الحكومة ان صح التعبير .

بمعنى اخر ان الانفاق الحكومي كان له اثرين مباشرين في منظومة الاقتصاد الكلي الاول من خلال التأثير على الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والثاني على الانفاق الاستثماري الخاص بل وحتى الحكومي من منظور اعم .

ثانيا :- تموقع الاستيرادات في منظومة الاقتصاد الكلي .

تؤدي التجارة الخارجية دورا متميزا في منظومة الاقتصاد الكلي فعملية التبادل التي تجري بين الدول من تدفق السلع والخدمات وحركة عوامل الانتاج عبر الحدود الدولية وحركة التدفق لرؤوس الاموال بين هذه البلدان لاجل انشاء مصانع وشركات وكذلك الاستثمار في الاسهم والسندات وايداعات في المصارف كل هذا يساهم وبصورة كبيرة في التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتج والدخل القومي وبالتالي دخل الفرد وكذلك البطالة والتضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة ...إلخ وكذلك يساهم في التخصيص للبلدان (١) وما يترتب على هذا التخصيص في انتاج سلعه معينة من تقليل التكاليف وزيادة في الانتاج والارباح وقد ظهرت الكثير من النظريات التي تحاول اثبات هذه الحقيقة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي الدولي (٢) .

هذا كله يمثل الاثار الساكنة Static effects للتجارة الخارجية والاثار الثابتة ولكن هناك آثاراً ديناميكية Dynamic effects للتجارة الخارجية تتمثل في الزيادة الحاصلة في حجم الموارد الاقتصادية المتاحة داخل الاقتصاد القومي وكذلك الموارد الاقتصادية الموظفة سوف تكون فيها زيادة للدولة المتاجرة .

من المعلوم ان هناك علاقة موجبة بين الميل الحدي للادخار Propensity to save marginal (MPS) والدخل Income حتى في ظل الاقتصاد الذي وصل إلى مستوى التوظف الكامل في موارده الاقتصادية فلو ان هذا الاقتصاد قدد خصص دخله للإنفاق على السلع الاستهلاكية هذا يعني ان لم يخصص اي مورد للاستثمار . مما يعني عدم وجود مواد متاحة امام الاخير ولكن عند دخول التجارة الخارجية فان تغيرات سوف تطرأ على هيكل الاسعار النسبية مما يزيد من التوجه نحو الاستثمار ومما يرفع من الامتيازات التي تقدم إلى الافراد من اجل تأجيل استهلاكهم وزيادة ما يخصصونه للادخار اي اعطاء موارد اضافية متاحه امام الاستثمار وبالتالي زيادة

---

(١) موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية ، دار المريخ – الرياض – السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥ – ٣٢ .

(٢) كريم مهدي الحسناوي ، المدخل إلى الاقتصاد الدولي ، بغداد – العراق ، ١٩٨٧ ، ص ٤٢ – ١٤٦ .

الدخول مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لهذا البلد (١) وهذا يعني استخدام اكثر كفاءة للموارد الاقتصادية المتاحة .

ولكن عملية جني المنافع الساكنة Static Benefits والمنافع الديناميكية Benefits Dynamic مرتبط كله بمدى تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب لها فنلاحظ البلدان المتقدمة و الناهضة تعي هذه الحقيقة ؛ولذلك عملت عليها وحققت اكبر المنافع في حين ان اغلب البلدان النامية لم تعمل على هذا الامر .

ويختلف تأثير المتغيرات التي تتكون منها التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الاخرى باختلاف نوعها فالصادرات والواردات وحركة رؤوس الاموال كل واحدة لها تأثير مختلف على الاخرى داخل المنظومة الاقتصادية الكلية ، وقد تعلق الامر بموضوع البحث فان صافي الصادرات الذي هو الصادرات بعد انقاص الواردات لها تأثير كبير على الاقتصاد الكلي فاذا حققت صافي الصادرات رقما موجبا هذا يعني ان هناك تراكم في الاصول الاجنبية في هذا البلد واذا حققت صافي الصادرات رقما سالبا هذا يعني عدم وجود تركم في الاصول الاجنبية وبمعنى اخر هذا

البلد قد اقترض من العالم الخارجي [٢] وكذلك فان حجم الواردات سوف تأثر بصورة مباشرة بالدخل المحلي والاسعار النسبية للإنتاج المحلي والاجنبي وكذلك فان الصادرات تتأثر هي الاخرى بالدخل الاجنبي والاسعار النسبية في البلد الاجنبي وعموما يمكن القول ان اضافة الصادرات والواردات او بتعبير ادق صافي الصادرات إلى منظومة الطلب الكلي سوف يؤثر ويتأثر بالعديد من المتغيرات ومن هذه المتغيرات يتأثر بها الانفاق الحكومي.

ثالثا :- العلاقة العضوية بين الواردات والانفاق الحكومي

هناك علاقة وطيدة بين الواردات Import والانفاق الحكومي تأتي هذه العلاقة من حيث ان الاول يمثل جانب التسرب والثاني جانب الحقن في دوره التدفق الدولي للدخل او الطلب الكلي داخل الاقتصاد المحلي وهذا واضح من خلال المتطابقة الآتية :- [٣]

$$I + G + X = S + T + M$$

توضح هذه المتطابقة ان الاثار التي يتركها الاستثمار والصادرات هي نفس الاثار التي يتركها الانفاق الحكومي وهي تمثل الحقن إلى دورة الدخل او الزيادة في الطلب الكلي ثم الدخل القومي ، وكذلك تبين المتطابقة ان الاثار التي تتركها الضرائب والادخار هي نفس الاثار التي تتركها الواردات M وهي تمثل جانب التسرب من دورة الدخل او الخفض في الطلب الكلي وبالتالي الدخل القومي ولكي تحصل على عملية التوازن لابد من تقاطع منحنى دالة الحقن مع منحنى دالة التسرب كما الشكل التالي :- [٤]

---

(١) موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص ٦٣ - ٦٦ .

(٢) ساموبلسن ، مصدر سابق ، ص ٦٥٧ - ٦٦٠ .

(٣) ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ السعودية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩١ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

انظر كذلك The macroeconomics of fiscal policy , Richard W.Kopcke and Robert . Triest , I M F workpaper 2011, p 16 – 8 ,

شكل(١)

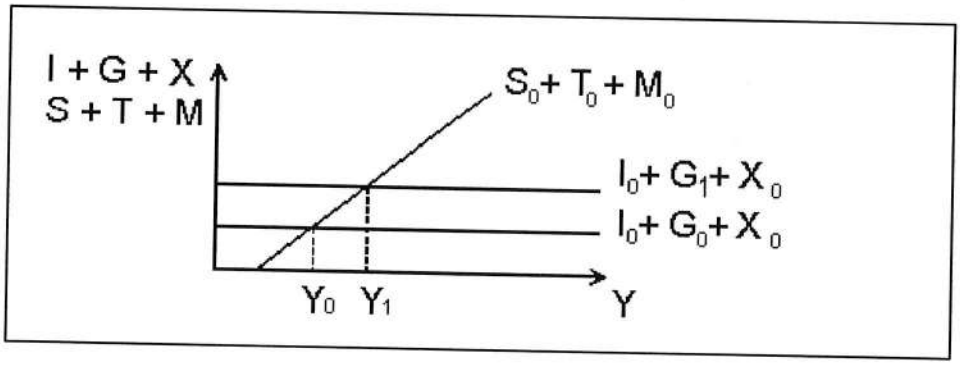

المصدر:-كريانين ،ص٢٣٥

المستوى التوازني للدخل عند تقاطع دالة التسرب مع دالة الحقن فلو حصلت زيادة في الانفاق العام فان منحنى دالة الحقن ينتقل من $I_0 + G_0 + X_0$ إلى المنحنى $I_0 + G_1 + X_0$ بمعنى اخر سوف تحدث زيادة في

الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل من Y_0 إلى Y_1 وهذه الزيادة في الدخول سوف تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة في الطلب الاستهلاكي سواء كانت هذه الزيادة في الطلب الاستهلاكي على السلع المحلية او الاجنبية ، بعبارة اخرى ان الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الواردات من الخارج اي زيادة في التسرب إلى خارج دورة الدخل ويمكن توضيح هذا الامر من خلال الشكل الآتي :-

شكل (٢) انتقال دالة التسرب إلى الاعلى

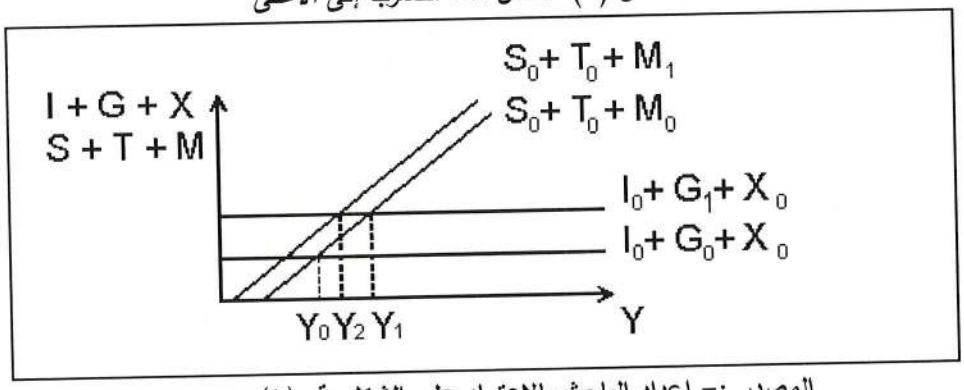

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل رقم (١)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان الزيادة في الدخول التي كانت نتيجة للزيادة في الانفاق الحكومي ادت إلى القرار بزيادة الاستيرادات من الخارج وعلى اثر هذه الزيادة الاخيرة انتقل منحنى دالة التسرب إلى الاعلى مولد انخفاض في الدخل من Y_1 إلى Y_2 وهذا يكشف لنا الاتجاه المعاكس لعمل كل من الانفاق الحكومي والواردات حيث الانفاق الحكومي يعمل على زيادة الدخل القومي في حين أن الواردات تعمل على خفض الدخل القومي وخصوصا اذا كان الميل الحدي للاستيراد **MPM** مرتفعاً حيث ان الارتفاع سوف يعمل على إلغاء الاثر الذي يتركه الانفاق الحكومي على الدخل القومي وهذا واضح من خلال النظر إلى الاشارة السالبة لمضاعف الاستيراد [١]

---

[١] ابدجمان / مصدر سابق ، ص ٤٩٢.

للمزيد انظر :- جوارتيني ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ ، ١٩٩٩ ، ص ٥٢١- ٥٣٠

المبحث الثاني : واقع متغيرات التجارة الخارجية في العراق

توصيف الواقع الاقتصادي لمتغيرات التجارة الخارجية (الاستيرادات – الصادرات) التي هي محـل البحث في العراق خلال مدة الدراسة يشكل نقطة ارتكاز اساسية في فهم وتحليل النتائج التي يمكن التوصل إليها؛ لأن هذا الاطلاع سوف يعطي النظرة الاولى والتوصيف الكلي الذي يمكن من خلاله التعرف على الاهداف التي يريد الباحث التوصل اليها من هنا سوف نقوم بوصف هذه المتغيرات من حيث واقعها الاجمالي وكذلك واقعها التفصيلي.

شهدت اجمالي الصادرات واجمالي الواردات تغيرات كبيرة وبحركة مضطربة خلال مدة الدراسة وكذلك بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال هذه المدة قبل عام ٢٠٠٣ كان هناك وضع اقتصادي وسياسي يختلف عن الاوضاع بعد هذا العام [١] وهذا التحول الكبير والسريع في طبيعة النظام الاقتصادي السائد في العراق وكذلك الانفتاح الواسع في التبادل الدولي بين العراق ودول العالم كان له الاثر في الاضطراب النوعي الهيكلي في التجارة الخارجية ويمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي :-

جدول(١)اجمالي الصادرات والواردات في العراق (مليون دولار امريكي)

السنة / الصنف	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الصادرات	9139	8220	16056	17624	27624	35201	56840	36220	46640	70812			
اجمالي الواردات	6084	4494	10337	12965	13342	14873	21636	23869	28259	36190			

المصدر :- صندوق النقد الدولي 2013 ص 14

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هناك تغيرات كبيرة في اجمالي الصادرات والواردات باتجاه الانخفاض تارة وباتجاه الارتفاع تارة اخرى ويعود هذا إلى الاسباب التي ذكرناها انفاً حيث كان اجمالي الصادرات في عام 2003 بمقدار (9139) حتى وصل في عام 2011 إلى (70812) مليون دولار وبمعدل نمو مركب (25.5%) وهذا يعد معدل نمو جيد وكذلك بلغ عدد النمو المركب للواردات حوالي 21.9% وهو معدل عالي بسبب الانفتاح الحاصل في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .

وحتى تكون لدينا صورة واضحة وكاملة عن الصادرات والواردات في العراق لابد من التطرق بشيء من التفصيل لهيكل هذه الصادرات والواردات خلال مدة الدراسة وكالاتي :-

---

لمزيد من الاطلاع راجع

(١) احمد بريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات ، عمان – الاردن ، دار الايام ، 2013 .

(٢) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، بغداد – العراق ، 2009

١- الاغذية والمشروبات

تشكل الاغذية والمشروبات حركة التبادل السريع في التجارة الدولية لا نها من المواد ذات الاستهلاك السريع ويومي من قبل المستهلك وهي اغلبها تستورد من الدول المجاورة للعراق و لا يصدر العراق منها الا القليل حيث كانت في عام 2004 ما يقدر بـ 32 مليون دولار ثم وصلت إلى 289 في عام 2012 ، اما الواردات من الاغذية والمشروبات فقد تطورت بشكل ملحوظ بعد عام 2004 حيث كانت 510 مليون دولار في هذا العام إلى ان وصلت إلى 3182 في عام 2012 ويمكن ملاحظة من خلال الجدول التالي :-

جدول(٢)صادرات وواردات الاغذية والمشروبات (مليون دولار)

السنة / الصنف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات	32	42	77	99	159	101	131	223	289
واردات	510	614	632	1002	1450	1599	1893	2425	3182

المصدر :- صندوق النقد العربي 2013 ص 15

٢- المواد الخام والوقود المعدني *

تشكل المواد الخام المصدرة من العراق اهمية نسبية قليلة من اجمالي الصادرات والواردات اذ كانت (501) و(802) على التوالي وقد تذبذب كلاهما خلال مدة الدراسة حيث وصلت الصادرات من المواد الخام عام 2004 إلى (48) وانخفضت في عام 2005 لتصل إلى (12) مليون دولار إلى ان بلغت (125) عام 2012 اما الواردات منها فكانت عام 2004 حوالي (877) ولكنها نمت في عام 2012 و وصلت إلى حوالي (3421) .

اما الوقود المعدني الذي يشكل النسبة الكبيرة من الصادرات العراقية فقد تطورت صادراته وارداته بشكل كبير بعد عام 2003 بسبب التغيرات التي حصلت في الاوضاع الاقتصادية والسياسية والانفتاح على العامل الخارجي فبعد عام ان كانت صادرات العراق من الوقود المعدني (15960) في عام 2004 ووصلت إلى (82415) مليون دولار عام 2012 ولو لا هذا التطور في صادرات العراق من الوقود المعدني لما استطاع ان يمول الموازنة العامة للسنوات ما بعد عام 2003 وبالتالي النهوض ببعض المشاريع الخدمية من خلال الموازنة الاستثمارية رغم عدم الادارة الصحيحة للإنفاق العام في العراق ، اما الواردات من الوقود المعدني فتتراوح بين الانخفاض والصعود خلال مدة الدراسة ويكمن ان نلاحظ هذا من خلال الجدول الآتي :-

---

- تمثل المواد الخام (الحديد ، الخشب ، الجلود ، المطاط ، وغيرها) اما الوقود المعدني ويشمل الغاز الطبيعي والنفط الخام والفحم .

جدول(٣)صادرات وواردات المواد الخام والوقود المعدني(مليون دولار)

السنة / الصنف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات المواد الخام	48	12	41	52	85	54	70	120	125
واردات المواد الخام	877	1057	1088	1212	1774	1957	2317	2968	3421
صادرات الوقود المعدني	15960	17567	27258	34944	56414	35949	46291	79214	82415
واردات الوقود المعدني	2375	2160	1900	1466	2142	2339	2769	3547	4132

المصدر :- صندوق النقد العربي 2013 ص 16 - 20

٣- الكيمياويات والمصنوعات *

لا تشكل الكيمياويات والمصنوعات اهمية نسبية من اجمالي الصادرات العراقية بل يمكن من القول انها معدومة الاهمية اذ وصلت في عام 2004 إلى (0) مليون من صادرات العراق الكيماوية وكذلك من المصنوعات حيث كانت عام 2005 حوالي (1) مليون دولار ، اما الواردات فكانت نسبتها اكبر بكثير من الصادرات ولكلأيهما اذ نمت واردات العراق من الكيمياويات بشكل كبير بعد ان كانت (724) عام 2004 وصلت إلى (2425) مليون دولار عام 2011 وكذلك الواردات من المصنوعات اذ تطورت بشكل كبير وملحوظ وهذا يؤشر على عدم وضع سياسة خاصة تستهدف تطور قطاع الكيمياويات في العراق الذي يعد

من القطاعات الحيوية اذا ما اريد النهوض بواقع القطاع الصناعي والزراعي في البلد والتقليل من الاعتماد على الخارج في هذه الصانعة المهمة ، اما المصنوعات فلازال العراق يعتمد كليا على ما يتم استيراده من الاجهزة المصنعة في الخارج لتغطية احتياجات سوقه الداخلية فلا بد من وضع سياسة خاصة لهذه الصناعات من خلال اعطاء التسهيلات لدخول المستثمرين فيها ، ويكمن ملاحظة صادرات وواردات العراق من الكيمياويات والمصنوعات من خلال الجدول التالي :-

- تمثل الكيمياويات مركبات كيمياوية ومواد للصناعة والدباغة والتلوين ومنتجات طبية وصيدلانية ...الخ

جدول(٤)صادرات وواردات الكيمياويات والمصنوعات في العراق (مليون دولار)

السنة / الصنف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صادرات الكيمياويات	0	3	2	4	6	4	5	8
واردات الكيمياويات	724	872	897	1001	1450	1599	1893	2425
صادرات المصنوعات	16	1	14	18	28	18	23	40
واردات المصنوعات	510	614	632	1002	1450	1599	1893	2425

المصدر :- صندوق النقد العربي 2013 ص 20 - 22

٤- الآلات والمعدات ووسائل نقل

ان الآلات والمعدات ووسائل النقل ليست افضل حالا من قريباتها من زاوية الصادرات فالوضع فيها متدهور جداً حيث كانت ذات قيمة صفرية لعامي 2004 و 2005 على التوالي ومن ثم شهدت بعض التطور إلى ان وصلت إلى 136 مليون دولار عام 2008 ولكن سرعان ما تدهورت في السنة التالية ولكن تحسن الوضع بعد ذلك لتصل إلى 191 مليون دولار عام 2011.

اما من جانب الواردات فهي تفوق الصادرات من الآلات ومعدات ووسائل النقل بكثير حيث كانت 4255 مليون دولار عام 2004 ووصلت إلى 13933 مليون دولار عام 2011 وبمعدل نمو مركب قدرة 18.4 ويكمن ملاحظة هذا الامر من خلال الجدول الآتي :-

جدول(٥)الصادرات والواردات من الآلات والمعدات ووسائل النقل (مليون دولار)

السنة / الصنف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صادرات الآلات ووسائل النقل	0	0	65	84	130	87	112	191
واردات الآلات ووسائل النقل	4255	5126	5429	6787	8330	9190	10880	13933

المصدر :- صندوق النقد العربي 2013 ص 20 - 22

المبحث الثالث :- تقدير وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والواردات في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٣)

يلعب الانفاق الحكومي والواردات باتجاهين متعاكسين في دورة الدخل داخل الاقتصاد القومي حيث ان الانفاق الحكومي يعد جانب من الحقن إلى دورة الدخل من حيث ان الواردات تعد إلى جانب التسرب من دورة الدخل ولكن هذا العمل المتعاكس في الاتجاه لا يمنع ان تكون العلاقة موجبة بين الطرفين اذ ان زيادة الانفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الواردات من الخارج خصوصا اذا كانت القاعدة الانتاجية للبلد ضعيفة او ان انتاج السلع المحلية ذو كلفة عالية بمعنى ان اسعار السلع المحلية مرتفع قياسا بالسلع الاجنبية والعراق يمتاز بكلا الامرين اي قاعدة الانتاجية ضعيفة وخصوصاً بعد عام 2003 وهذا واضح من خلال حجم الدمار الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك الارتفاع الكبير في كلفة الانتاج المحلي مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد على بدرجة عالية على الانتاج الاجنبي.

وحتى نتعرف على العلاقة التي تربط بين الانفاق الحكومي وبين الاستيراد في العراق اي كم سوف تؤدي الزيادة في الانفاق العام إلى زيادة الاستيراد من الخارج اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS لتقدير العلاقة بينهما او حسب البيانات في الجدول رقم (6) .

اولاً :- صياغة النموذج القياسي

تم الاعتماد المعادل التالية في صياغة النموذج القياسي

$$M = a + bG$$

حيث ان M : الواردات و ان G : الانفاق الحكومي و ان a : الثابت

B : معدل التغير في الواردات عند تغير الانفاق الحكومي

ثانياً :- تقدير وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والواردات

$$M = 14769 + 0.20G$$

$$T = 4.38 \quad 3.02$$

$$R = 65\% \quad R^2 = 43.2\% \quad \bar{R} = 39.5\ \%$$

$$F = 9.13$$

$$D.W = 1.4$$

- ثبوت المعنوية

من خلال التمعن في اختيار (T) نجد معنوية كل من معاملي انحدار الحد الثابت ومتغير الانفاق الحكومي عند مستوى معنوية 1% و 5% بالسنبة للحد الثابت ومستوى 5% لمعامل متغير الانفاق العام حيث كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية التي كانت 2.17 و 3.02 لكل منهما وهذا يعني نرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة بين المتغير التابع والواردات والمتغير المستقل الانفاق العام ، وكذلك ثبت معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوي 25% حيث كانت قيمة F المحسوبة (9.13) وهي اكبر من قيمتها الجدولة والتي كانت (3.39) بمعنى ان هناك كفاءة في تمثيل النموذج عند هذا المستوى ، اما التباين فقد ظهر بانه اقل مما يمكن من خلال مربع الانحراف المعياري لمعامل الانحدار والذي يساوي (00.04) ، اما معامل الارتباط R الذي يوضح وجود العلاقة بين المتغير المستقل التابع فقد كانت قيمته جيدة حيث بلغت 65% هذا يدل على وجدود ارتباط قوي وموجب بين الانفاق الحكومي والواردات ، اما معامل

التحديد R^2 فقد كانت قيمته 43% وهذا يعني ان التغيرات التي تحصل في الواردات كان 43% منها بسبب التغيرات التي تحصل في الانفاق العام وهذه نسبة جيدة اما باقي المتغيرات فترجع إلى عوامل اخرى ولكن بنسب مختلفة وقد تكون اقل ، وفيما يتعلق باختبار D.W الذي يختبر مشكلة الارتباط الذي ما بين المتبقيات العشوائية فقد تبن انها واقعة في منطقة القبول حيث ان $du = 1.3 < D.W < 4 - du$ ويتضح هذا جلياً من خلال الشكل البياني التالي :-

شكل رقم (٣)

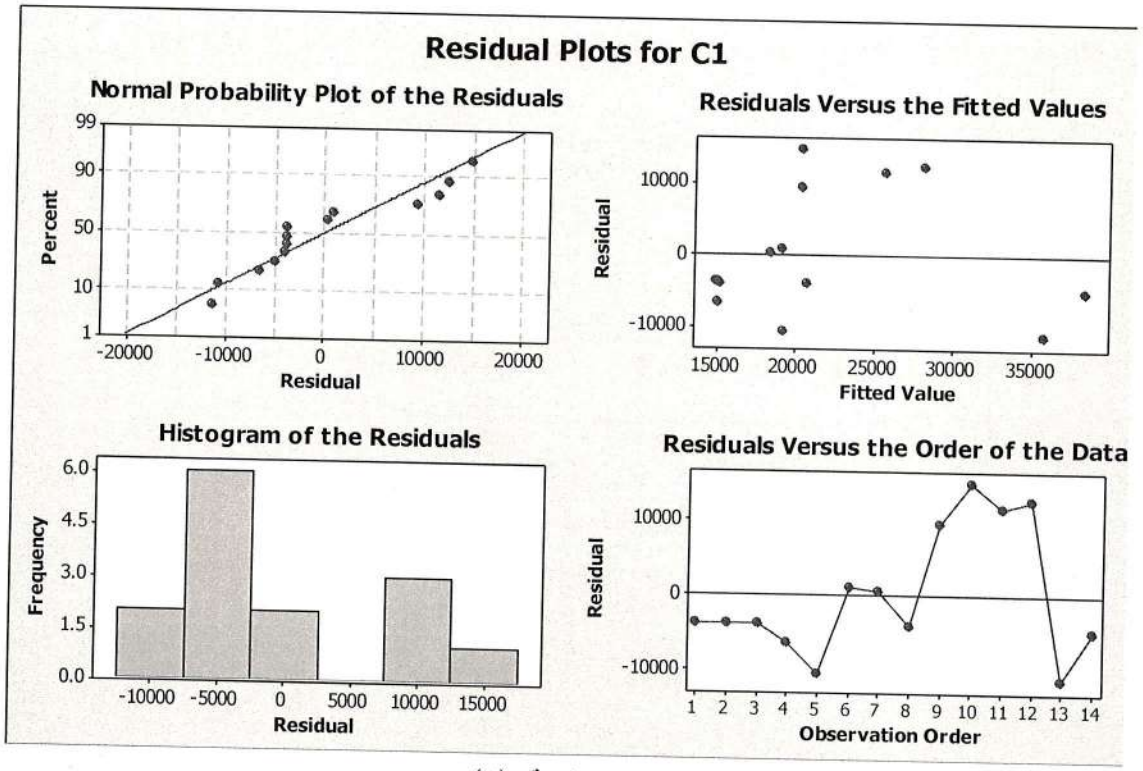

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات جدول رقم (٦)

- تفسير العلاقة

من خلال النموذج المقرر نجد ان هناك علاقة موجبة بين الانفاق العام والواردات اي ان الزيادة التي تحصل في الانفاق العام تؤدي إلى حصول زيادة في الواردات فعندَ حصول تغير بمقدار 1% في الانفاق العام هذا يؤدي إلى حصول تغير في الواردات بمقدار 20% اي ان زيادة الانفاق الحكومي في العراق يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج وهذا يأتي بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستيراد Marginal propensity to import (MPM) وكذلك ضعف القاعدة الانتاجية في العراق إذ إن السوق العراقية تعتمد بصورة كبيرة على المنتج الاجنبي وفي اغلب الصناعات الاقتصادية وخصوصاً قطاع الصناعة والزراعة وغيرها .

وعلى الرغم من وجود عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر في الواردات الا ان الانفاق العام يكاد يكون هو العامل الابرز بينهما وخصوصاً اذا ما اخذ بنظر الاعتبار ان الانفاق الحكومي هو المتغير الأساس الذي يحرك كافة المتغيرات الاخرى في الاقتصاد العراقي فالأنفاق الخاص والانفاق الاستثماري والادخاري المحلي ودخل الفرد والناتج المحلى وعرض النقد والاحتياطيات وغيرها كل عوامل تتأثر بصورة كبيرة بالإنفاق العام في العراق وبالتالي فان ظهور معامل الانحدار المقرر للأنفاق الحكومي في المعادلة اعلاه 20% قد يكون هو اعلى من باقي المتغيرات اذا تم تقدرها

فمثلاً اذا قمنا بتقدير معامل الانحدار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي GDP على الواردات كانت النتائج بالشكل الاتي :-

$M = 12029.6 + 0.11GDP$

$T = 3.6 \quad 3.8$

$R = 74\% \quad R^2 = 55\% \quad \bar{R} = 5.2\ \%$

$F = 51.1$

$D.W = 1.2$

حيث ظهر هناك معامل الانحدار المقدر هو 0.11 وهذا يعني ان التغير غي الناتج المحلي الاجمالي GDP بمقدار 1% يؤدي إلى إحداث تغير في الواردات بمقدار 11% وهي اقل من اثر الانفاق العام الذي يبلغ 20% وهكذا باقي المتغيرات .

جدول(٦)الناتج النحلي الاجمالي والواردات والانفاق العام في العراق (2000 – 2013)(مليون دولار)

السنة	GDP	الواردات M	الانفاق العام G
2000	20969	11009	768
2001	17682	11092	1072
2002	17437	11152	1648
2003	10621	8345	1045
2004	26175	8444	22119
2005	36243	20002	21804
2006	54745	18708	17918
2007	74235	16623	30076
2008	107672	29761	27815
2009	94597	35285	28268
2010	110693	37328	55002
2011	153032	40633	67143
2012	215099	24443	105796

المصدر :-

- صندوق النقد العربي اعداد متفرقة 2011 - 2012 - 2013 - 2014 .
- محمد حسين الجبوري ، تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصاديات الريحية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة 2012 ص .

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

١- ان هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي مصاب بالاختلال كبير لغير صالح العراق بالنظر إلى زاوية الصادرات والاستيرادات السلعية غير النفطية فالعراق بلد يستورد اغلب ما يأكل ولا يـصنع شيء.

٢- هناك تأثير واضح للأنفاق الحكومي على الاقتصاد العراقي وخصوصا على الاستيرادات اذ يشكل هذا الاثر حوالي 78% على الاستيرادات .

٣- ان زيادة الانفاق الحكومي في العراق لا يؤدي إلى تحسين وضع الاقتصاد العراقي بإيجاد قاعدة انتاجية تقليل من الاعتماد على الخارج بل ان اغلب هذا الانفاق هو تسرب للدخل القومي من دورة الدخل في الاقتصاد العراقي .

- التوصيات

١- لابد من العمل على توسيع وتنويع مصادر تمويل الانفاق الحكومي وتقليل الاعتماد على النفط الخام حتى يتم تجنب الاعتماد على هذا المورد .

٢- تصحيح الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية وايجاد خطة لتوسيع القاعدة الانتاجية في العراق من خلال فتح فرص استثمارية من القطاعات الانتاجية المهمة مثل قطاع الصناعة والزراعة .

٣- توجيه الانفاق العام بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة القاعدة الانتاجية في القطاعات المهمة مثل قطاع الزراعة والصناعة من خلال اعطاء الاولوية لهذة القطاعات عند اعداد الموازنه العامة .

٤- تقديم الدعم للقطاع الخاص وتوجيهه من اجل الاستثمار في القطاعات الانتاجية المراقبة من قبل الدوله وخصوصا قطاع الزراعة والصناعة فمثلا اعطاء القروض يتم من خلال ربط هذة القروض بالانتاج المتحقق اثناء عمر القرض و المشروع سواء كان زراعي ام صناعي و المشروع او المقترض الذي لا يحقق انتاج يسحب منه القرض و لابد من ترتيب تبعات قانونية و مالية بحقة ،و يأتي كل هذا من خلال الاشراف المباشر من قبل الدولة على عملية الانتاج .

قائمة المصادر

١- ساموبلسون ،نورد هاوس ،علم الاقتصاد ،لبنان –بيروت–مكتبة لبنان ناشرون ،الطبعة العربية ،٢٠٠٦

٢- الحبيب ،فايز ابراهيم ،مباديء الاقتصاد الكلي ،السعودية –الرياض ،الطبعة الرابعه ،٢٠٠٠

٣- البرمان ،خزعل ،مباديء الاقتصاد الكلي ،العراق – بغداد –مطبعة الدوان ،١٩٨٧.

٤- موردخا كريانين ،الاقتصاد الدول مدخل السياسات ،ترجمة محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية ،دار المريخ – السعودية – الرياض ،٢٠٠٧

٥- الحسناوي ،كريم مهدي ،المدخل إلى الاقتصاد الدولي ،العراق –بغداد ،١٩٨٧.

٦- ابدجمان ،الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ،ترجمة محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ ،السعودية – الرياض ،١٩٩٩

٧- جوارتيني ،الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص ،ترجمة عبد الحمن عبد الفتاح ، دار المريخ ،السعودية – الرياض ،١٩٩٩

٨- علي ،احمد بريهي ،اقتصاد العراق في دراسات ،دار الايام ، الاردن – عمان ،٢٠١٣.

٩- زيني ،محمد علي ،الاقتصاد العراقي الماضي و الحاضر و خيارات المستقبل ،العراق – بغداد ٢٠٠٩ .

١٠- الجبوري ،محمد حسين ،تحديد حجم النفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية ،اطروحة دكتوراة غير منشورة ، العراق – جامعة الكوفة – كلية الادارة و الاقتصاد،٢٠١٢.

١١- تقارير صندوق النقد العربي اعداد مختلفة ٢٠١٣،٢٠١٢.

12-carbaugh ,international Economics ,indian edition ,eleventh edition ,2008

13-the Macroeconomoics of fiscal policy ,Richard w. kopcke and Robert k. triest ,IMF, working paper ,2011.